مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 06 العدد: 01 السنة: 2019 ص ص: 794 - 812 رقم العدد التسلسلي: 15

جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في عصر العولمة

Dialectic Of The Relationship Between State And Civil Society In The Age Of Globalization

تاريخ الإرسال: 2018/09/25 تاريخ القبول: 2018/12/23

وليد العيفة (باحث دكتوراه) (*)
جامعة باتنة1- الحاج لخضر
Laifawalid@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، من خلال التعرف على التأثيرات التي فرضتها ظاهرة العولمة على كل من المجتمع المدني والدولة على حدا، من أجل الوصول إلى معرفة التأثيرات الحقيقية التي فرضتها ظاهرة العولمة على العلاقة التفاعلية بينهما.

وتمت معالجة هذا الموضوع انطلاقا من تحديد مفهوم كلمن الدولة والمجتمع المدني والعلاقة بينهما، وإبراز أهم التأثيرات التي فرضتها ظاهرة العولمة على كلى المفهومين ما خلق جدلا بين الباحثين حول طبيعة العلاقة التي فرضتها ظاهرة العولمة بينهما.

وقد توصل البحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة لم تعد علاقة احتواء تفرضها الدولة، حيث أن ظاهرة العولمة أدخلت مفهوما جديدا على المجتمع المدني جعل منه ظاهرة عابرة لحدود الدولة، وجعل تأثيراته تمس الدولة بل وتفوق حدودها.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ المجتمع المدني؛ العولمة؛ العملية السياسية.

Abstract:

This study aims at studying the relationship between the state and civil society by identifying the effects imposed by the phenomenon of globalization on both the civil society and the state, in order to get to know the real effects imposed by globalization on the interactive relationship between them.

This topic was addressed by defining the concept of the state and civil society and the relationship between them, and highlighting the most important effects imposed by the phenomenon of globalization on both concepts, which created a debate among researchers about the nature of the relationship imposed by the phenomenon of globalization between them.

The research reached a fundamental conclusion that the relationship between civil society

(*)- المُؤَلِفْ المُرَاسِل: وليد العيفة،
Laifawalid@gmail.com

made it a phenomenon that crosses the borders of the state.

Keywords: civil society; state; globalization; political process.

and the state is no longer a containment relationship imposed by the state. The phenomenon of globalization has introduced a new concept to civil society that has

مقدمة:

عرف العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني تزامنا مع التغييرات التي عرفها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. حيث أصبحت المنظمات المدنية تحظى باهتمام كبير كونها تمثل الوسيط بين الدولة والمجتمع في الأنظمة الديمقراطية، وصار التوجه نحو دمج هذه المنظمات في الحياة السياسية كشريك للنظام السياسي داخل الدولة.

إن إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة من الزمن تحديدا قد كان لها تأثير كبير على المفهوم في خد ذاته. حيث لم يعد مفهوم المجتمع المدني ذلك المفهوم المحدود جغرافيا الذي لا يتجاوز حدود الدولة، فمتغيرات عصر العولمة والتأثيرات التي فرضتها هذه الظاهرة على عديد المستويات سواء الاقتصادية التي عرفتها في بدايتها، أو الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعرف أوجها في الوقت الراهن، قد أدت إلى ظهور تعريفات جديدة للمجتمع المدني تربطه بمتغير العولمة لتجعل منه مفهوما يختلف كثيرا عن مفهوم المجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي وحتى في الفكر الحديث.

إن التأثيرات التي فرضتها ظاهرة العولمة على العديد من المفاهيم السياسية، بل وعلى الظواهر في حد ذاتها قد خلقت أنماطا جديدة من العلاقات بين هذه المفاهيم.

هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تبلورت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في عصر العولمة؟

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية على افتراض أن ظاهرة العولمة قد أفرزت نمطا جديدا من أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يجعل من هذا الأخير شريكا موازيا للدولة في عملية صناعة القرار ليس فقط على المستوى الوطني بل وعلى المستوى الدولي أيضا.

وستعالج هذه الورقة الإشكالية السابقة وفق الخطة التالية:

المحور الأول: الدولة وتجليات العولمة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المحور الثاني: المجتمع المدني وتأثيرات العولمة

المحور الثالث: إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ظل العولمة

المحور الأول: الدولة وتجليات العولمة

تعتبر الدولة من أقدم الظواهر السياسية نشأة، حيث عرفت الشعوب منذ القدم ظهور هذا التنظيم بهدف ترسيم حدودها مع غيرها وضمان الحماية لسكانها من أي عدوان خارجي. وعلى الرغم من عدم وجود الدولة بمفهومها الحديث إلا أنها كانت موجودة كظاهرة من خلال تنظيماتها وخضوع الموجودين في إقليمها لسلطتها.

وعلى الرغم من كون مصطلح الدولة من أقدم المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريف محدد لهذا المفهوم، وذلك بسبب اختلاف التوجهات وتأثرها باختلاف الإيديولوجيات.

حيث يعتبر هوبز أن الدولة تنشأ ضمن تعاقد إرادي وحر بين مجموعة من البشر، حتى ينتقلوا من حالة الطبيعة التي تتميز بالفوضى والصراع بين الجميع إلى حالة المدينة التي تتميز بالاستقرار، وبذلك تكون غاية الدولة هي تحقيق الأمن والسلم في المجتمع، والدولة في هذه الحالة ما هي إلا تعبير عن علاقات الهيمنة القائمة في المجتمع هذه الهيمنة التي تستند إلى المشروعية الناتجة عن الرضا بين المتعاقدين. وتحدد المشروعية في ثلاث أسس تشكل بدورها أساس الأشكال المختلفة للدول[1]:

- سلطة الأمس المتجذرة في سلطة العادات والتقاليد.
- السلطة القائمة على المزايا الشخصية الفائقة لأحد الأفراد.
- السلطة التي تفرض نفسها بواسطة الشرعية، بفضل الاعتقاد في صلاحية نظام مشروع، وكفاءة إيجابية قائمة على قواعد حكم عقلانية.

إن مراجع المشروعية التي قدمها هوبز تكاد تكون أساس المشروعية السياسية في وقتنا الحالي، ذلك أن الحكومات الحديثة أصبحت تستند إلى أحد المبررات الثلاث التي قدمها توماس هوبز. حيث أن التعاقد لا يعبر بالضرورة عن نشأة الدولة بقدر ما يعبر عن مصدر شرعية للدولة في استخدام الإكراه المادي المشروع ووسائل العقاب من

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أجل الحفاظ على التنظيم الذي فرضته على المجتمع والحيلولة دون انتشار الفوضى جراء انهيار النظام.

أما حسب الفقيه الإنجليزي هولاند فهي عبارة عن مجموعة من الأفراد، يعيشون في إقليم جغرافي معين ويخضعون لسلطة الأغلبية أو سلطة طائفة منهم[2]. بينما يشبه هربرت سبنسر الدولة بشركة تأمين متبادل لأغراض الحماية المتبادلة[3]، وهو هنا يحصر مفهوم الدولة في الجانب الأمني من حيث تأمين الحماية لمواطنيها مقابل عملهم في أجهزتها المختلفة. ويرى هيغل وأتباعه أن الدولة "هي العالم الذي صنعته الروح لنفسها" فأصبح هذا الإعلان أساسا لمذهب حول الدولة لا يستند إلى واقع تاريخي، وأصبحت الدولة في نظر هذا المذهب ذلك المطلق الذي يسع كل شيء[4]. بينما الحقيقة أن حدود الدولة لا تستطيع أن تقيد كل جوانب حياه الإنسان وهذا ما أثبتته العولمة. فحياة الإنسان الثقافية كأبسط مثال تتعدى حدود الدولة بكثير.

وبالنسبة للتيار الماركسي يرى أنجلز أن الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره، وما هي إلا إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكن حله وانه انقسم إلى مضادات مستعصية وهو عاجز عن الخلاص منها، فالدولة هي القوة التي تقف فوق الجميع لمنع قيام هذه المتضادات ذات المصالح الاقتصادية بالتهام بعضها[5]. وما يظهر من هذا التعريف أن قيام الدولة أمر لا بد من حدوثه عند وصول المجتمع إلى درجة من الصراع تجعل الكل يصارع ضد الكل في صراع ذي طابع اقتصادي. ولكن لماركس رأي مختلف حول الدولة حيث يرى أن قيام الدولة أمر زائد واستخدام مفرط لكل العناصر القانونية، سوف يأتي يوم تختفي فيه الدولة ويصبح العالم دون حاجة إليها[6]. وزوال الدولة هو غاية الاشتراكية وأسمى مراحلها وهو الطرح الأساسي لأنصار الشيوعية. وما يتفق عليه أنصار الفكر الماركسي أن الدولة ما هي إلا أداة للقمع الطبقي في يد الطبقة البرجوازية، تستخدمها من أجل الحفاظ على التفاوت الطبقي.

أما بالنسبة للمدرسة العربية فإن بدايات التأصيل النظري لمفهوم الدولة تعود إلى المفكر ابن خلدون الذي عرف الدولة على أنها الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما[7]. بهذا فإن آرائه حول الدولة تنقسم إلى قسمين: أحدهما يتعلق بالامتداد

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الزماني للدولة وهو أيضا يقسم الدولة إلى نوعين، دولة شخصية وهي حكم شخص واحد وهي محدودة زمنيا بحكم هذا الشخص، ودولة كلية وهي مجموع الدول التي خضعت لحكم أفراد ينتمون لعصبية واحدة، وبعبارة أخرى هي مدة حكم عصبية ما. أما الثاني فيتعلق بالامتداد المكاني والذي يقسم الدول إلى نوعين دولة خاصة وهي التي تخضع لدولة أخرى أكثر نفوذا وتتبعها في القيادة، ودولة عامة يكون سلطانها هو الأعلى ولا تخضع لأي سلطة أخرى[8]، والنوع الأول من القسم الثاني يقترب كثيرا من مفهوم الدولة الفدرالية في الأدبيات السياسية الحديثة.

ويرى أحمد الواعظي أن الدولة في الاصطلاح الحديث لها، تعني الاجتماع الإنساني الذي يعيش على أرض معينة ويمتلك حكومة ذات نوع من الحاكمية والسلطة التي تستخدمها في حق الأفراد[9]. ويظهر من خلال هذا التعريف أن الدولة تتكون من أرض وشعب، وحكومة وحاكمية. على اعتبار أن الحاكمية هي السلطة. بينما يرى الدكتور محمد شحرور أن الدولة هي "أداة تعبير عن واقع يعيشه شعب ما من خلال مؤسسات. وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي السائد في المجتمع، لذا فهي بنية فوقية لا تحتية[10]" . وحسب هذا التعريف فإن حالة الدولة هي انعكاس لحالة المجتمع فإذا كان المجتمع متقدما كانت الدولة كذلك والعكس صحيح. ويرى الباحث نزيه الأيوبي أن الدولة شخصية معنوية تشرف على شؤون شعب يعيش في إقليم معين وفق مبدأ السيادة. ولهذا المبدأ بدوره تجليان أحدهما خارجي يشير ضمنيا إلى الاستقلال الرسمي والمساواة إزاء الدول الأخرى، والآخر داخلي يشير إلى ضمان سلطة الحاكم والحكومة على رعاياها[11]. وهذا التعريف هو التعريف الكلاسيكي المعروف للدولة من خلال وصف أركانها .

وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول تعريف الدولة إلا أن أغلب التعريفات التي قدمت تشترك في مجموعة من المكونات الأساسية للدولة التي يجب أن تتوفر في هذا الكيان، فالدولة هي الكيان السياسي المعنوي والإطار التنظيمي الكلي والمرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ، الذي يشرف على كافة أمور المجتمع، من خلال نظام قانوني شامل[12]. فأغلب المفاهيم التي قدمت حول الدولة تتفق على أنها كيان معنوي ذو سلطة، يفرض سيادته على إقليم جغرافي يسكنه شعب.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

لقد عرف العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي تغييرات كبيرة في المفاهيم، حيث حملت ظاهرة العولمة معها مفاهيم جديدة تتماشى ومتطلبات هذا العصر ذلك أن لكل عصر مفاهيمه، ولم تأت ظاهرة العولمة بمفاهيم جديدة فقط بل أنها غيرت العديد من المفاهيم التي كان متفقا حولها لعقود من الزمن. إن التغييرات التي فرضتها ظاهرة العولمة بمؤسساتها قد أثرت تأثيرا كبيرا على المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ولعل أكثر هذه المفاهيم تأثرا إن لم نقل تضررا هو مفهوم الدولة، الذي أصبح من أكثر المفاهيم جدلا في وقتنا الحالي. وإن كان الحال مختلفا قليلا بالنسبة لمفهوم الدولة حيث لم يشمل تأثير العولمة مفهوم الدولة في حد ذاته بقدر ما شمل وظائفها وأركانها.

لم تعان الدولة، منذ أن عرفها الإنسان، من تهديدات لبنيتها الأساسية، مثل تلك التي تواجهها الآن تحديدا في عصر العولمة، فلم تعد سيادة الدولة مطلقة ومحصنة كما كان الحال من قبل، وبالتالي أصبح الحديث عن هيبتها نوعا من التنظير المجرد البعيد عن معطيات الواقع[13]. ولعل أكثر أركان الدولة عرضة للتغيير بسبب العولمة هي كل من السلطة والسيادة، حتى وإن كان هناك خلاف بين الباحثين حول اعتبار السيادة ركنا من أركان الدولة إلى جانب الإقليم والشعب والسلطة.

إن التغيير الذي طرأ على مفهوم السيادة الوطنية كأحد المظاهر السياسية للعولمة يجد له تفسيرا في كون أن الدولة القومية لم تعد عي الفاعل الوحيد في نطاق العلاقات الدولية وذلك على خلاف الفترة السابقة لنهاية الحرب العالمية الثانية. فإلى جانب الدول أصبحت هناك كيانات أخرى تلعب دورا كبيرا في التأثير على الأحداث الدولية يفوق في بعض الأحيان دور الدولة، كالمنظمات الدولية على اختلاف أنواعها، والشركات دولية النشاط التي أصبحت اليوم تمثل أحد أبرز مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة[14]. وقد ظهرت العولمة على المستوى العالمي من خلال مجموعة من التغيرات أهمها[15]:

- انهيار النظام الدولي القديم وظهور نظام جديد أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بدل النظام الدولي القديم ثنائي القطبية والذي كان محل صراع دائم بين المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الاشتراكي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الذي يتزعمه الاتحاد السوفييتي سابقا، هذا ما دفع بالبعض إلى تفسير العولمة كمحاولة لأمركة العالم.

- حدوث موجة عالمية من التحول الديمقراطي، حيث اتجهت العديد من الدول إلى تبني النظام الديمقراطي اللبرالي عقب نهاية الحرب الباردة، ما جعل مفكرا مثل فوكوياما يقول أن الديمقراطية اللبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي والصورة النهائية لنظام حكم البشر، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.

إن هناك من الباحثين من يرى بأن قوى العولمة، تفقد الدولة قدرتها على الحفاظ على نفسها كنسق موحد من المؤسسات، ما يؤثر في سلطات الدولة[16]. فقد أدت العولمة إلى انحسار قوة الدولة بصفة عامة، لكن ذلك لا يعني انتهاء الدولة، فالدولة المعاصرة لديها وظائف جديدة تتكيف مع كل مرحلة تمر بها. أما مهمة الدولة في عصر العولمة فهي الحفاظ على مصالح الشركات الدولية العملاقة[17].

إن تخلي الدولة على بعض الوظائف التقليدية جعل من الباحثين ينقسمون إلى تيارين أحدهما يرى هذا التخلي تغييرا في وظائف الدولة لا غير، بينما يراه الآخرون على أنه إنذار بزوال الدولة.

وفي هذا السياق يقول برهان غليون "أن التاريخ يتجه نحو تجاوز حقيقي وموضوعي للدولة الوطنية أو القومية كما عرفتها العديد من المجتمعات خلال القرنين الماضيين، وهذا لا يعني أن الدولة سوف تزول، لكن طابعها الوطني أو القومي هو الذي سوف يزول، وسوف تتحول الدولة شيئا فشيئا إلى وكالة عالمية تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءا كبيرا من السياسات التي ينبغي تنفيذها دون أن يفرضها على أحد، ويوجه جميع الوكالات من دون أن يكون على صلة مباشرة بها، وفي هذه الحالة لن تعكس هذه الدول الوكالات إرادة الأمة ولا استقلالها ولا سيادتها، ولا حاجاتها السياسية للتضامن والتعاون[18]".

بينما يرى كولن لايس أن تأثير العولمة بالرغم من كونه تأثيرا قويا، يجعل من الإحساس بتأثر السياسات المحلية بقوة السوق التي فرضتها ظاهرة العولمة أمرا حتميا، فإن هذا لا يعني فقط أن الحكومات لا تستطيع تسيير الاقتصاد الوطني، بل أنه من أجل استمرار وجود الدولة ككيان سياسي، لا بد على الحكومات من رفع قدرتها

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

على توجيه السياسات الوطنية لكي تستطيع الوقوف في وجه ضغوطات السوق الدولية التي تفرضها ظاهرة العولمة[19].

ولكن على الرغم من القيود التي تفرضها ظاهرة العولمة على الدولة الوطنية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد والأقوى في النظام العالمي، إلا انه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي حتما إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات[20].

إن تخلي الدولة عن بعض وظائفها سواء للمتعاملين الخواص أو الشركات متعددة الجنسية لا يمكن اعتباره تخليا عن الدولة، بقدر ما يعتبر تغيرا وتكيفا لمهام الدولة تماشيا مع المتغيرات التي تفرضها الساحة الدولية في عصر العولمة، هذا العصر الذي لم تعد فيه الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية، حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية وغيرها من مؤسسات العولمة تلعب دورا لا يقل أهمية عن دور الدولة في السياسات الدولية، خاصة في حال كانت مصالحها مهددة في إقليم ما. ويبقى وجود الدولة ككيان موحد ضرورة لا يمكن التخلي عنها حفاظا على وحدة الشعوب وبقائها واستمراريتها.

المحور الثاني: المجتمع المدني فيعصر العولمة

إن المجتمع المدني في وقتنا الحالي أصبح أحد أهم الشركاء في عملية صناعة القرار السياسي في الديمقراطيات الغربية بصفة خاصة، حيث يشغل العديد من الأدوار في الحياة السياسية وإن كان من بين الفواعل غير الرسمية. وكغيره من المفاهيم السياسية لا يوجد هناك اتفاق حول مفهوم المجتمع المدني ولا حتى حول وظائفه الأساسية فلكل من الباحثين وجهة نظر مختلفة حول هذا المفهوم.

وقد ظهر المجتمع المدني كمصطلح في أوربا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة موجة التحولات التي حدثت في أوربا الغربية وظهور الديمقراطية البرجوازية بديلا للاستبداد، وما سبق هذه الموجة من تحول كبير في الفكر السياسي خلال القرن السابع عشر والثامن عشر بشكل خاص[21]. إلا أن هناك من يرى أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم قديم عرفته عديد الأمم لكن ليس بنفس المصطلح.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

إن مصطلح المجتمع المدني قد تم إهماله في منتصف القرن التاسع عشر عندما توجه اهتمام الفلاسفة السياسيين نحو الآثار الاجتماعية والسياسية للثورة الصناعية. ولكنه عاد مرة أخرى بحلة عصرية بعد الحرب العالمية الثانية، عبر كتابات المفكر الماركسي أنطونيو غرامشي الذي أعاد إحياء هذا المصطلح، حيث اعتبر المجتمع المدني كنواة خاصة للنشاط السياسي، ومجالا بالغ الأهمية للنضال ضد الطغيان[22]. وهو بذلك يعتبر المجتمع المدني كند في مواجهة الدولة، وقادرا على التغيير من السلوك السياسي للأنظمة التسلطية.

ووفقا لثربون يتضمن مفهوم المجتمع المدني علاقات الأفراد في مرحلة محددة من تطور القوى المنتجة، ويجد هذا الفهم للمجتمع المدني كعلاقات مادية بين الأفراد تعبيره في أشكال متعددة تمتد من العائلة، القبيلة، الروابط الاجتماعية، وحتى في الأشكال الأكثر تعقيدا للطبقات الاجتماعية[23]. إلا أن الحقيقة أن طبيعة العلاقات داخل المجتمع المدني ليست مادية بشكل تام فهناك نمط من العلاقات الذي ينشأ بطريقة تلقائية دون الحاجة إلى سبب مادي.

وقد عرفه ريتشارد هالواي بأنه" تنظيم طوعي غير ربحي ولا يهدف للوصول إلى السلطة، وهو القطاع الثالث من المجتمع إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، والأفراد المنتمون إلى هذا التنظيم هم من يمثلون المجتمع المدني[24]". وبهذا يمكن للمجتمع المدني أن يشمل العديد من التنظيمات غير الربحية كالمنظمات الشعبية ونقابات العمال، والتعاونيات وغيرها.

وفي نفس السياق يأتي تعريف سعد الدين إبراهيم للمجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[25]" وبالتالي فإن المجتمع المدني بما يحتويه من منظمات هو قناة التواصل بين الأسرة كأبسط تنظيمات المجتمع والدولة باعتبارها المسؤول الأول عن عملية صناعة القرار والمالك الوحيد لوسائل الإكراه المادي المشروع، ولعل أحد أهم مصادر شرعية الدولة هو الرضا المجتمعي والرضوخ الطوعي لسلطاتها.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ويرى البعض أن المجتمع المدني أحد القطاعات الثلاثة بجانب الدولة والسوق، إلا أنه منفصل ومستقل عنهما، مع انه أحيانا يتداخل معهما، بينما يؤكد آخرون أن الحدود غير واضحة بين هذه القطاعات[26]. والأرجح أن المجتمع المدني كثيرا ما يتداخل مع القطاعين الآخرين خاصة في إطار مفهوم الحوكمة، حيث أن الحوكمة هي نتاج التداخل بين القطاعات الثلاثة سابقة الذكر.

إن كل التعريفات التي ذكرناها سابقا، وإن كانت تختلف في بعض النقاط إلا أنها تتفق جميعا على السمات الجوهرية للمجتمع المدني في كونه تنظيما جماعيا تكون العضوية فيه بصفة طوعية تقوم على مبدأ التراضي. والأساس في المجتمع المدني هو الفعل الإرادي فالفرد يمتلك عضويته بصفة إرادية حرة عكس التنظيمات الأخرى كالأسرة حيث لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته وإنما يكتسبها بحكم المولد أو الإرث، والدولة التي تفرض قوانينها وجنسيتها على من يقيمون داخل حدودها الجغرافية. والمجتمع المدني يتميز أيضا بكونه تنظيما أخلاقيا يدعو لقبول التنوع والاختلاف مع الآخرين، حيث أن بإمكان أي مجموعة تكوين تنظيم تدافع به عن مصالحها دون المساس بمصالح المجموعات الأخرى.

لقد حدثت تغييرات كبيرة أثرت على علاقة الدولة بالمجتمع المدني وأدت تنمية المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم. حيث أدت الأزمة العالمية للرأسمالية في السبعينات إلى انتشار النزعة المؤسسية، حين أقنع رجال الأعمال الحكومات بأن انتعاش الاستثمار والنمو يتطلب هجوما على السلطة الممنوحة لنقابات العمال وتخفيض نفقات الدولة على الرعاية الاجتماعية، إلى جانب إلغاء القيود على رأس المال والسلع والأسواق المالية. وبما أن الحكومات قد أذعنت لهذا التحليل التجاري، فقد ضعفت النقابات والقوي الاجتماعية-الديمقراطية في معظم البلدان المتقدمة اقتصاديا وخفضت حماية العناصر الأكثر ضعفا في المجتمع. وقد تم الطعن في هذه العناصر ضمنا لتنظيمها بشكل مستقل عن الدولة لاحتجاجات على فقدان دعم الدولة والتعويض عن هذه الخسارة من خلال المبادرة الطوعية والمساعدة الذاتية ويبدو أن انهيار "الاشتراكية الحقيقية" في أواخر الثمانينات كان يبشر بالانتعاش المحتمل للمجتمع المدني في البلدان التي أبيد فيها من قبل الدولة[27]. وقد نمت منظمات احتجاج مستقلة جديدة في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الحيز السياسي الذي فتحه الاضطراب وعدم التيقن الذي يكتنف السلطة السياسية. وفي كلتا الحالتين توسع المجال السياسي والاجتماعي الذي يمكن أن يتطور فيه المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني كغيره من المفاهيم لم يسلم من التغيرات التي رافقت ظاهرة العولمة. ففي عصر العولمة لم يعد من الممكن النظر في مفهوم المجتمع المدني في سياق حكم الدولة فقط، بل وجب تقييمه باستخدام معايير فوق إقليمية، فالعولمة عملية تؤثر على الحيز الاجتماعي الفردي والعام على حد سواء وتخلق حيزا عبر وطني ينفي وجود المجتمعات وعملها في الفضاء المغلق للدولة الوطنية. بالتالي فإنه يجدر التشكيك في مفهوم المجتمع المدني ودلالاته لأنه أصبح يتجاوز الحدود الوطنية للدولة.

والملاحظ في الأدبيات الحديثة أن العولمة تؤثر أيضا علي النظام التقليدي للسلطات في الدولة. فالتقسيم الثلاثي التقليدي للسلطات المكونة من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ينبغي أن يكون مكملا بثالوث يتألف من الشركات الدولية الكبيرة ووسائط الإعلام الجماهيري والمجتمع المدني[28]. ويرتبط تاريخ المجتمع المدني ارتباطا لا ينفصم بتاريخ الدولة كمنظمة، والأهم من ذلك هو التشديد علي أن النظام الديمقراطي ينشئ إطارا معياريا لوجود مجتمع مدني.

لقد ساهمت العولمة كأحد تجلياتها الاجتماعية في تغيير العلاقات الاجتماعية من التدرج الرأسي إلى الأفقي، وتتجه نحو بروز فكرة الاستقلال الذاتي للفرد. ولذلك فانه في عصر الاستقلال الذاتي تميل المجتمعات الوطنية إلى التراجع تحت تأثير التحولات فوق القومية، ويتشكل المجتمع المدني العالمي الذي يخضع للتأثيرات العابرة للحدود، التي بدورها تؤثر علي هياكل الدولة والكتلة العالمية. وتشير الأدبيات إلى أن الهوية الداخلية للأمة (الإرادة الطبيعية) تنسحب لصالح هوية خارجية، استنادا إلى الوعي بالعلاقات الدولية للمنافسة ونظم الاتصال فوق الوطنية ومحتويات الثقافة الرمزية[29]. فسهولة الاتصال في كثير من جوانب الحياة (المهنية والشخصية والاجتماعية) التي تتجاوز الدولة الوطنية تحد من التعريف بالدولة وحدها، فقد أدت العولمة إلى ظهور مجتمعات جديدة وتكوين هويات وعلاقات اجتماعية جديدة لا يمكن تحديدها بالاستناد إلى المرجع القديم للدولة القومية[30]. وقد بدأ المجتمع المدني

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

العالمي العمل من أجل النهوض بمجال عام ديمقراطي وتشاركي علي الصعيد العالمي، وبهذا المعني أصبح العالم مجالا عاما عالميا يشمل المواطنة النشطة، والتنظيم الذاتي المتنامي خارج الجغرافيا السياسية الرسمية.

وقد برز المجتمع المدني العالمي كجانب من جوانب العولمة. وترى ماري كالدور أن المجتمع المدني العالمي يدور حول "التحضر" أو جعل العولمة ديمقراطية، وعن العملية التي يمكن للجماعات والحركات والأفراد من خلالها أن يطالبوا إلى حد ما بسيادة القانون علي الصعيد العالمي والعدالة العالمية والتمكين السياسي[31]. وعلاوة علي ذلك فقد تصور كل من كالدور وأنهيير وغلاسيوس أن المجتمع المدني العالمي يتغذى علي العولمة ويتفاعل معها. ويبدو أن هذا ينعكس في ارتباط قوي وإيجابي بين مجموعات العولمة ومجموعات المجتمع المدني العالمي[32]، وقد عرف هؤلاء المجتمع المدني العالمي بأنه مجال الأفكار والقيم والشبكات والأفراد الموجودين في المقام الأول خارج التجمعات المؤسسية للأسرة والسوق والدولة، وخارج حدود المجتمعات والدوائر الوطنية والاقتصاديات المحلية[33]. بينما يرى جون كين أن المجتمع المدني العالمي شكل من أشكال العمل الاجتماعي المنظم الذي يتميز بدرجة كبيرة من الاتساع والتداخل، حيث يشير إلى مجال غير حكومي واسع يضم العديد من الهياكل والمؤسسات التي تكون فيها الجهات الفاعلة الفردية والجماعية مترابطة من الناحية الوظيفية[34]. وهكذا يمكن تعريف المجتمع المدني العالمي بأنه مجموع القوانين والسياسات والمؤسسات التي تشكل وتتوسط العلاقات عبر الحدود بين الدول والثقافات والمواطنين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والسوق.

إن الاتصالات الحديثة أصبحت تشكل قاعدة لمجتمع مدني عالمي، يتكون من مجموعة كبيرة من الأفراد متشاركين في المصالح والروابط العابرة للحدود. وتسهم وسائل الاتصال العالمية في خلق مجموعة من الثقافات النخبوية والشعبية[35]. تزامنا مع تغير قدرات الدولة في بعض الميادين بفعل العولمة، فإن المجتمع المدني يتجه نحو أن يكون البديل بالنسبة للدولة في تولي الشؤون السياسية على الصعيد المحلي وربما حتى على الصعيد العالمي، حيث تميل المجتمعات المدنية إلى أن تصبح أكثر أهمية مع زيادة التقدم في الاتصالات.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وبهذا فإن العولمة قد أظهرت تجلياتها على المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني من خلال تغيير فهمه من المستوى المحلي الذي لا يتعدى حدود الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي الذي تتلاشى فيه الحدود بين المجتمعات. وقد منحت العولمة أدوارا جديدة للمفهوم لم تكن مستخدمة من قبل، فالمتفائلون يرون أن المجتمع المدني يقاوم التجليات السلبية للعولمة بينما يرى آخرون أن المجتمع المدني قد أصبح عاجزا أمام تجليات العولمة التي أفقدته مفهومه التقليدي.

المحور الثالث: إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

إن الحديث عن المجتمع المدني لا يكمن أن يتم بشكل مستقل، فلا يستقيم مفهوم المجتمع المدني ولا يتكامل من دون الدولة الوطنية، أي أن مفهوم المجتمع المدني يفضي بالضرورة إلى مفهوم الدولة الوطنية، والعكس صحيح أيضا[36]. من دون أن نغفل حقيقة أن المجتمع المدني هو الذي ينتج الدولة الوطنية .

من جهة أخرى فإن الوظيفة الأساسية للدولة هي تأسيس المجتمع المدني، حيث لا يمكن وجود مجتمع مدني دون وجود دولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحقيق السلطة السياسية للدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة قيام مجتمع مدني فهما متزامنان في الواقع، إذ لا يقوم المجتمع المدني دون قيام دولة تمارس سلطاتها القسرية وتأخذ على عاتقها جميع المهمات المنوطة بها من إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد، واتخاذ القرارات اللازمة لتسيير شؤون المجتمع[37].

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضا تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها[38].

ويرى جون كين أن انشغال الفكر الغربي بضرورة إيجاد نقطة التوازن بين الدولة والمجتمع أنتج خمس صيغ لطبيعة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة: [39]

- الأولى، كما يمثلها هوبز وآخرون ترى أن مهمة الدولة هي الانقلاب على مجتمع الطبيعة غير الآمن، وإحلال المجتمع المدني مكانه، وهو مجتمع يتماشى مع الدولة وتكون هي الأساس فيه.
- الثانية، ويمثلها لوك وكانط، ويرى أن المجتمع المدني حالة طبيعية، وأن مهمة الدولة ليست الانقلاب عليه، وإنما المحافظة عليه ورعايته وتطويره.
- الثالثة، تؤكد أن الدولة شر لا بد منه ويجب مقاومتها والحد من سلطانها إلى الحد الأدنى.
- الرابعة، المنظور الهيجلي الذي يرى الدولة مكمّلة للمجتمع المدني، ولكنها عابرة له وقوامة عليه، وشرط لإعطائه البعد الأخلاقي والعمومي.
- وخامسا وأخيرا، المفهوم الذي يرى أهمية استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وأهميته ليس فقط لكف غلوها والحد من سلطانها، بل كذلك للحد من هيمنة الأغلبية الشعبية ضد الأفراد والأقليات. وهذا المنظور يمثله كل من توكفيل وجون ستيوارت ميل.

لقد تم التعامل مع المجتمع المدني بوصفه مجموعة منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم هذه الأخيرة بالتراجع عنها، وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ويتحمل هو ذاته مسئولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة للتغطية على عجزها المتزايد عن الإيفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها وتبرير الانسحاب من ميادين نشاط بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندراج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الإنتاج.

لكن على الرغم من أن المجتمع المدني منذ أواخر القرن العشرين ينظر إليه عموما على أنه يحتمل أن يكون تحرريا وتحولا بالنسبة للنظام الاجتماعي، إلا أنه من جهة أخرى يمكن أن يعبر عن هيمنة القوة الاقتصادية للدولة والشركات متعددة الجنسيات[40].

إن المجتمع المدني في عصر العولمة أصبح يحمل معنيين مختلفين تماما من حيث زاوية النظر إليه، ففي المعنى من الأسفل إلى الأعلى، المجتمع المدني هو المجال الذي يمكن فيه للمحرومين من جراء عولمة الاقتصاد الدولي أن يقيموا احتجاجاتهم ويسعوا إلى إيجاد البدائل، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال مجموعات المجتمع المحلي التي تعكس تنوع الثقافات وتطور الممارسات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. إن النظر إلى ما هو أبعد من المبادرات الشعبية المحلية هو مشروع الدولة المدنية، وهو شكل جديد من أشكال السلطة السياسية القائمة على الديمقراطية القائمة بدورها على المشاركة[41]. وما زال الطموح هو رؤية مجتمع مدني عالمي تشكل فيه هذه الحركات الاجتماعية معا أساسا لنظام عالمي بديل.

بينما في المعنى من الأعلى إلى الأسفل، فعلى الرغم من أن الدول والشركات مهتمة بالعمل على تطوير الصيغة الحالية من المجتمع المدني لجعلها وسيلة للحفاظ على استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي، فإن القوى المهيمنة تخترق المجتمع وتشارك في الحركات الشعبية، ذلك أن إعانات الدولة للمنظمات غير الحكومية تميل نحو تحقيق أهداف هذه الأخيرة نحو التماثل مع النظام القائم وبالتالي تعزيز شرعية النظام السائد للدولة، وهذا الاتفاق يثير القلق بين كثير من أفراد المجتمع، ويصبح الخيار المفضل لديهم هو البقاء في الظروف السائدة رغم سلبياتها بدلا من السعي إلى تغيير النظام الاجتماعي حتى لو كان هذا النظام لا يحقق المصلحة العامة[42]، وبهذا فإن لجوء منظمات المجتمع المدني إلى قبول الإعانات والعطايا من الدولة سيؤدي إلى حصر دورها إن لم نقل إلغائه، ذلك أنه من خلال حصولها على التمويل من أطراف دولاتية لن يكون

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

هناك معنى لوجودها كبديل للدولة في حال غيابها أو كقوة موازية لها في حال وجودها.

لم يعد من الممكن النظر إلى المجتمع المدني في سياق مبادرة حكم الدولة فقط، ولكن يجب الآن تقييمه باستخدام معايير فوق وطنية، ذلك أن العولمة كعملية تلائم الفضاء الاجتماعي الفردي والجماعي على حد سواء، ذلك الفضاء العابر للحدود الذي ينفي وجود وعمل المجتمعات داخل الفضاء المغلق للدولة الوطنية. وبالتالي فإن الأمر يستحق التشكيك في معنى وفائدة ومفهوم المجتمع المدني لأنه يتجاوز الحدود الوطنية والعمليات التكاملية في عصر العولمة، سيحتاج الأفراد الآن إلى احترام المصالح المشتركة، لأنهم ينشؤون مجتمعات متعددة الجنسيات.كما تؤدي العولمة إلى تغيير في العلاقات الاجتماعية من المستوى الرأسي إلى المستوى الأفقي، مع التركيز على أهمية استقلالية الفرد. لذلك في عصر الحكم الذاتي يميل توحيد المجتمعات الوطنية إلى التلاشي تحت تأثير التحولات فوق الوطنية، ويتشكل مجتمع عالمي يتم فيه تطوير التأثيرات العابرة للحدود وعبر الوطنية على هياكل الدولة والثقافة الجماهيرية العالمية[43]. وبالتالي فقد أصبحت الدولة في مواجهة مجتمعين مدنيين، أحدهما محلي يهتم بالقضايا التي لا يتعدى صداها الحدود الوطنية، والآخر عالمي يدافع عن القضايا العابرة للحدود.

خاتمة

إن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تفاعلية معقدة ومتداخلة بشكل لا يمكن فصله بسهولة، ذلك أن المجتمع المدني لا يستطيع القيام بوظائفه دون وجود دولة قوية قائمة على أسس قانونية وشرعية وممثلة للشعب وخاضعة للتداول والمساءلة، أين يكون المجتمع المدني شريكا للدولة دون أن يكون بديلا لها.

وقد عرفت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني عديد التغيرات منذ ظهور المجتمع المدني كمفهوم، ولعل أحد أهم هذه التغيرات قد حصلت في عصر العولمة، هذه الظاهرة التي جعلت من مفهوم المجتمع المدني يتسع خارج حدود الدولة الوطنية وأعطت صبغة عالمية للقضايا المحلية. وبذلك أصبحت قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع لا يمكن أن ترى فقط في سياق تضخيم سلطة الدولة وعملقتها، بمعنى أن السلطة لم

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تعد المحور الوحيد للعملية السياسية، فقد أصبحت هذه العلاقة تتجه نحو تفعيل دور المجتمع المدني في مواجهة تضخم السلطة والظاهرة التسلطية والاستبدادية للدولة.

الهوامش:

(1)- حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012، ص 41.

(2)- زكريا براق، الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2013، ص 75.

(3)- محمد عبد العزيز نصر، في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 16.

(4)- روبرت م.ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار العالم للملايين، 1977، ص 237.

(5)- منير شفيق، الدولة والثورة "ردا على ماركس"، انجلز، لينين ومقاربات مع الرؤية الإسلامية"، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001، ص 17.

(6)- زكريا براق، مرجع سابق، ص 74.

(7)- ويقصد بالعصبية هن الجماعة التي تحكم، حيث ورد لدى ابن خلدون مفهومين للعصبية: الأول يعرفها على أنها مجموعة من الأفراد، والثاني يعرفها على أنها العلاقة التي تربط بين هؤلاء الأفراد.

(8)- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون "العصبية والدولة"، ط5 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص- ص 211-212.

(9)- أحمد الواعظي، الدولة الدينية "تأملات في الفكر السياسي الإسلامي"، بيروت: الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 21.

(10)- محمد شحرور، الدولة والمجتمع، دمشق: الأهالي للطباعة للنشر والتوزيع، 1994، ص 179.

(11)- نزيه ن. الايوبي، تضخيم الدولة العربية "السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"، ترجمة أمجد حسين، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص 48.

(12)- عبد الوهاب حسين، الدولة والحكومة، البحرين: مكتبة دار الجنان، 2007، ص 11.

(13)- نبيل راغب، هيبة الدولة: التحدي والتصدي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 463.

(14)- فضل الله محمد سلطح، العولمة السياسية "انعكاساتها وكيفية التعامل معها"، مصر: بستان المعرفة للنشر والتوزيع، 2000، ص 26.

(15)- رضا عبد الواجد أمين، الإعلام والعولمة، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2007، ص 91، 92.

(16)- وائل ب. حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 254.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(17)- جلال أمين، العولمة، القاهرة: دار الشروق، 2009، ص 31

(18)- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص ص 177-178.

(19)- Sandu Cuterela, «Globalization: Definition, Processes and Concepts», Revista Romana, Vol4, 2, p.

(20)- فضل الله محمد سلطح، مرجع سابق، ص 105.

(21)- سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 67.

(22)- Thomas Carothers, «Civil Society», Foreign Policy, No , Washington, Winter 9/0, pp 18, 19.

(23)- حلمي شعراوي آخرون، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1991، ص 324.

(24)- Handbook for Resource Mobilisation for civil society Organizations in the South, London: Earthscan Publications, 1, p .

(25)- محمد علي توريدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص 9.

(26)- مايكل إدواردز، المجتمع المدني"النظرية والممارسة"، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص، ص 20، 21.

(27)- Robert W. Cox, « Civil Society at the millenum: prospects for an alternative world order », Review of International Studies, Vol 25, 9, p 8.

(28)- Hanna Duszka Jakimko, « Globalization and its impact on civil society: Philosophical, Legal and social aspects », Wroclaw Review, Vol 1, No 22, 1, pp 34-35.

(29)- Ibid, p 36.

(30)- جورج ريترز، العولمة: نص أساس، ترجمة السيد إمام، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص 28.

(31)- Baker and Chandler .D, Global Civil Society: Contested Futures, New York: Routledge, 5, p 17.

(32)- Kaldor .H, Anheier, and Galsius .M, Global Civil Society, London: Sage Publications, 3, p 18.

(33)- Baker and Chandler .D, op.cit, p19.

(34)- John Keane, Global Civil Society ?, London: Cambridge University Press, 3, p 11.

(35)- بول هيرست وجراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، الكويت: مطابع السياسية، 2001، ص 391.

(36)- جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني: هوية الاختلاف، دمشق: ترقيا للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 312.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(37)- ماجدة الشكري مهدي، "الدولة والمجتمع المدني"، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد 96، 2011، ص 572.

(38)- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص 14-15.

(39)- محمد مرسي، بين الدولة والمجتمع المدني، مجلة إضاءات، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/06/10 على الموقع:

https: //www.ida2at.com/between- the- state- and- civil- society/

(40)- Robert W. Cox, op.cit, p 10.

(41)- David Held, Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance, Stanford: Stanford University Press, 5, pp 23-24.

(42)- Laura Macdonald, Supporting Civil Society: The Political Role of Non-Governmental Organizations in Central America, Basingstoke: Macmillan, 7, pp 15,23.

(43)- Hanna Duska Jakimko, "Globalization and its impact on civil society: Philosophical, Legal and sociological aspects", Wroclaw Review of Law, Administration & Economics, Vol 22, 1, pp 32,35.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X